المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

 قسم العلوم الاقتصادية. التخصص: إقتصاد نقدي ومالي.

المستوى: سنة ثالثــة. المادة: النظام المالي والبنكي الجزائري.

المدة: ساعـــــة ونصف. الدورة العادية. السنة الجامعية: 2024/2025.

امتحان مادة النظام المالي والبنكي الجزائري.

**الأسئلة:**

**1**- كيف حدد قانون النقد والقرض العلاقة بين البنك الجزائر والخزينة العمومية؟……………(2.5 نقاط).

**2-** حدد دوافع إنشاء بورصة الجزائر؟ ………………………………..………(2.5 نقاط)

**3**- حدد المرسوم التنفيذي رقم 93/10 المؤرخ في 3/05/1993 معايير قبول أسهم الشركات المساهمة في البورصة الجزائر فما هي هذه المعايير؟ …………………………………………..(3 نقاط)

**4-** أنشئت عدة هيئات تقوم بعمليات الرقابة المصرفية في الجزائر، حدد هذه الأجهزة الرقابية ؟….…(6 نقاط).

**5**- حسب رأيك ما هي أثار العولمة المالية على المنظومة المالية والبنكية الجزائرية ؟……………..(6 نقاط).

 **بالتوفيق أستاذة المادة**

**الإجابة النموذجية للامتحان مادة النظام المصرفي الجزائري.**

ج1: حدد قانون النقد والقرض العلاقة بين البنك الجزائر والخزينة العمومية على النحو التالي:……….(2.5 نقاط)

\* تستفيد الخزينة العمومية من قروض من البنك المركزي ( بنك الجزائر) حددتها المادة 46 من 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض؛ حيث يمكن للبنك المركزي منح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري، لا تتجاوز مدتها الكاملة 204 يوما متتالية أو غير متتالية خلال سنة، على أساس تعاقدي وفي حد أقصى بقدر بـ: 10٪ من الايرادات العادية للدولة المثبتة خلال الميزانية السابقة.

 \*كما يرخص أيضا لبنك الجزائر أن بمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا لتسيير نشاط المديونية العمومية الخارجية؛ حيث تحدد كيفيات تنفيذ هذا التسبيق وتسديده ولا سيما جدول استحقاق التسديد عن طريق اتفاقية بين البنك والخزينة العمومية.

\* وحسب المادة 47 من نفس القانون والتي تنص على ما يلي:" يمكن لبنك الجزائر أن يأخذ تحت نظام الأمانة، السندات المكفولة المكتتبة لصالح محاسبي الخزينة والمستحقة خلال ثلاثة أشهر".

 \* كما يتولى بنك الجزائر بدون مصاريف مسك الحساب الجاري للخزينة.

ج2: دوافع إنشاء بورصة الجزائر هي:………………………..……………………………………(2.5 نقاط)

\*تعتبر بورصة الجزائر بديل غير تضخمي لتمويل الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، فهي تحول الموارد المالية المدخرات بطريقة مباشرة بين الأعوان الاقتصاديين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

\* تساهم البورصة في خلق أدوات مالية حديثة تعتبر بدائل هامة للمدخرين الذين تتجه اهتماماتهم الاستثمارية باتجاه بدائل أخرى مثل الاستثمار في العقارات والمضاربة فيها.

\* تعتبر البورصة إطارا مناسبا لفتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام المساهمين الخواص ( طبيعيون، معنويون، محليون أو أجانب)، وبالتالي تجسيد هدف خوصصة المؤسسات العمومية الذي تبنته السلطات الجزائرية.

\* السماح للاقتصاد الوطني بمسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي في إطار العولمة المالية.

\* السماح للخزينة العمومية بطرح سندات متوسطة وطويلة الاجل في بورصة الجزائر كتقنية جديدة لجمع الادخار من أجل إعادة تمويل المؤسسات العمومية والاستثمارات والأنشطة الحكومية.

ج3: حدد المرسوم التنفيذي رقم 93/10 المؤرخ في 3/05/1993 معايير قبول أسهم الشركات المساهمة في البورصة الجزائر وهي:……………………………………………………………….(3 نقاط)

\* نشر المراكز المالية مصادق عليها لثلاث سنوات السابقة متتالية للسنة التي تم تقديم الطلب فيها.

\* تحقيق ربح خلال السنة المالية التي تسبق الستة التي تم فيها تقديم الطلب.

\* الأسهم يجب أن تكون محررة بالكامل.

 » شروط إدراج الأسهم:

- يحب ألا يقل رأس مال الشركة عن 100000000.00دج

- يجب أن تطرح الشركة 20٪ على الأقل من رأس مالها للاكتتاب لدى الجمهور.

- يجب أن تكون الأسهم المعروضة على الجمهور موزعة على 300 مساهم على الأقل يوم دخول البورصة.

 » شروط إدراج السندات:

- مبلغ القرض يجب أن يكون مساويا على الأقل 100000000.00دج

- يجب أن يكون عدد الحائزين على السندات 100 حائز على الأقل يوم دخول البورصة.

**ج4: أنشئت عدة هيئات تقوم بعمليات الرقابة المصرفية في الجزائر، نوردها في ما يلي:** ………………………… (6 نقاط)

**- اللجنة المصرفية كسلطة رقابية:** وتتمتع بسلطة إدارية وقضائية، وقد اتخذت العديد من الإجراءات والقرارات القضائية في هذا المجال.

 **- مركزية المخاطر:** ينظمها ويسيرها بنك الجزائر، ويتم على مستواها جمع البيانات المتعلقة بالمستفيدين من القروض؛ وتضم هذه البيانات أسماء أصحاب القروض، مبلغ وسقف القرض، طبيعة القرض، مبالغ القروض المتعثرة عن السداد، الضمانات المقدمة عن تلك القروض؛ وهذا من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

**- مركزية عوارض الدفع:** بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 تم إنشاء مركزية عوارض الدفع؛ حيث أجبرت البنوك والمؤسسات المالية الانضمام إلى مركزية عوارض الدفع من أجل تقديم كل المعلومات الضرورية لها، والمرتبطة بالحوادث والمشاكل.

**- جهاز مكافحة إصدار الشيكات دون رصيد:** تم إنشاؤه بموجب القانون رقم:92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ليدعم ضبط قواعد عمل وسائل الدفع وهي الشيكات، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيك سواء لعدم الكفاية أو لعدم وجود الرصيد أصلا.

ج5: أثار العولمة المالية على المنظومة المالية والبنكية الجزائرية هي:………………………………… (6 نقاط)

**1- الآثار الإيجابية:**

**\*تحديث البنية التحتية البنكية:**حفزت العولمة الجزائر على تحديث نظامها المالي لمواكبة المعايير الدولية، مثل: رقمنة المعاملات، وتطوير نظم الدفع الإلكتروني.

**\*تحسين الكفاءة والشفافية:** اعتماد المنظومة البنكية الجزائرية على معايير الحوكمة والرقابة الدولية ساعد في تعزيز الشفافية وتحسين الأداء البنكي.

**\* فرص التمويل والاستثمار:**فتحت العولمة المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في القطاع البنكي الجزائري، ما يوفر مصادر تمويل جديدة.

**\* نقل التكنولوجيا والمعرفة:** استفادت البنوك الجزائرية من التكنولوجيا والمعرفة التي توفرها البنوك الأجنبية والمؤسسات الدولية.

**2- الآثار السلبية:**

**\*محدودية الاندماج في الأسواق المالية العالمية:** رغم الانفتاح النسبي، لا تزال البنوك الجزائرية منغلقة نسبيًا على السوق المحلية، وتعاني من صعوبة في الاندماج الكامل بسبب قيود تنظيمية وبيئة استثمارية غير جذابة.

**\* الضغط على البنوك المحلية:** المنافسة مع البنوك الأجنبية المحتملة قد تُضعف البنوك المحلية التي لا تملك نفس المستوى من الكفاءة أو رأس المال.

**\* الاعتماد على الخارج:** الاعتماد على تمويل أو نظم أجنبية قد يُعرض المنظومة لمخاطر العدوى المالية العالمية.

**\* عدم تكافؤ في التكيف مع المعايير الدولية:**بعض البنوك الجزائرية تجد صعوبة في مواكبة متطلبات مثل معايير "بازل Basel II وIII"، ما يحد من قدرتها على التوسع الخارجي.